

## على هامش التهديدات الأميركية بقطع المساعدات عن الفلسطينيين

”المساعدات الدولية في الضفة الغربية وقطاع غزة“ كتاب أصدرته مؤسسة الدراسات الفلسطينية سنة 2016 للباحثة هديل رزق القزاز، ناقشت فيه، وبعين النقد، التمويل الأجنبي والمساعدات الدولية وعلاقتها بتنمية المجتمع الفلسطيني، أو لا تنميته، وارتباطها بأجندات سياسية وتأثيرها في المجتمع، حاضراً ومستقبلاً.



هذا الكتيب، الصادر سنة 2016، يطرح ويحلل المشكلة التي يواجهها الفلسطينيون والسلطة الفلسطينية اليوم في ظل التهديدات الأميركية الجديدة بوقف المساعدة المالية للفلسطينيين وإعلان الرئيس الأميركي أنه سيتم اتخاذ قرار بوقف تمويل برامج وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ”الأونروا“ في حال عدم عودة فلسطين إلى المفاوضات مع إسرائيل.

تقول الباحثة في كتابها (ص26-30): ”ومما لا شك فيه أن شكل المساعدات الدولية ونوعيتها ساهما في إبقاء الوضع كما هو عليه، من دون تقدم تنموي أو سياسي، ومن دون أن تنعكس هذه المساعدات على واقع الأفراد والتجمعات الفلسطينية. وعلى الرغم من ذلك، فإننا ما زلنا نجد تيارين رئيسيين في الدول النامية بصورة عامة، وفي فلسطين بصورة خاصة، هما: تيار يرفض المساعدات الدولية ويراهما شكلاً من أشكال الاستعمار الجديد، ويؤمن بأنه لا يمكن التخلص من الهيمنة الاستعمارية إلا برفض جميع أشكالها، ويعتبر المساعدات الدولية أحد هذه الأشكال، وتيار آخر يرى أنه لا يمكن لمتلقي المساعدات أن يفرض شروطه، بل عليه أن يقبل بما يعرض عليه، وأن يكون ممتناً لذلك. وفي الحالتين، هناك إغفال للتوجه الحقوقي للمساعدات، الذي يرى أنها يجب أن توجه إلى المصلحة العامة، وأن تكون جزءاً من الانعتاق من الاستعمار، ولذا يجب أن تكون موجهة إلى خدمة رؤى تنموية تعزز الصمود، وتساهم في التحرر من الاحتلال، لا الخضوع له...“

إن المواطن الفلسطيني، بصورة عامة، غير معجب ولا مؤيد لاستمرار تدفق الدعم الأجنبي [...] فالدعم الأجنبي لفلسطين مشروط بتطور الوضع السياسي، وبمسار المفاوضات والتسوية السلمية، بصورة مفضوحة أكثر من أي مكان في العالم، إذ يعلن بعض الدول صراحة، عبر وسائل إعلامه وقرارات من برلماناته، وقف الدعم للفلسطينيين إذا لم يلتزموا هذا الأمر أو ذلك. وحدث هذا الأمر بانتظام منذ قيام السلطة الفلسطينية سنة 1993، لكن درجة التدخل وحدته زادت في السنوات الأخيرة مع ازدياد اعتماد الفلسطينيين على الدعم الأجنبي، وفي غياب طرق وأدوات بديلة.

فيما يلي عرض سريع لأهم المحطات التي استخدم فيها التمويل الأجنبي من أجل لي ذراع السلطة الفلسطينية وإجبارها على الرضوخ لاعتبارات سياسية محددة:

- بعيد الانتخابات التشريعية الفلسطينية سنة 2006، كشف تعامل المجتمع الدولي مع حكومتي "حماس" والوحدة الوطنية الغطاء عن هذه الأجنحة السياسية ومن يقوم بتسييرها والتأثير فيها. فقد اتفق كل المراقبين الدوليين على نزاهة هذه الانتخابات وفعاليتها، وخلوها من العنف، وعلى أن فوز حركة "حماس" جاء معبراً عن رغبة الشارع الفلسطيني في ذلك الوقت. وعلى الرغم من ذلك فإن المجتمع الدولي، بما في ذلك دول طالما دعمت برامج الديمقراطية لحل النزاعات والتداول السلمي للسلطة، قاطع الحكومة والمجلس التشريعي اللذين نتجا من هذه الانتخابات.

- استمراراً في معاقبة الفلسطينيين بسبب نتائج الانتخابات، وبعيد الاقتتال الداخلي في قطاع غزة منتصف سنة 2006، وتأليف حكومة تسيير أعمال في الضفة الغربية، أوجدت الدول المانحة أذرعاً بديلة من التمويل،

كبرنامجي (Temporary International Mechanism (TIM) و

Palestino-Européen de Gestion de l'Aide Socio-

Economique (PEGASE). فبعد أن ظلت هذه الدول، لسنوات، تطالب السلطة

الفلسطينية بالإصلاح المالي، ومركزية الميزانية، والحساب الواحد من أجل الشفافية المالية، نقلت صلاحيات وزارة المالية إلى مكتب الرئيس، بعد فوز حركة "حماس"، لتقضي بذلك على كل محاولات الإصلاح. والواقع أن السلطة الفلسطينية لم تجد غضاضة في هذا الأمر، وإنما اعتبرته نصراً لحكومة رام الله في ظل المناكفات السياسية القائمة. وأكدت الإحصاءات التي تلت فترة الانقسام أن

المساعدات المخصصة للفلسطينيين لم تتراجع، بل زادت من ناحية القيمة الفعلية، وقلت من ناحية الأثر المتوقع والمسؤولية والمحاسبة أمام الشعب الذي تعطلت كل أجهزته الرقابية منذ سنة 2006.

- التهديد بوقف دعم السلطة الفلسطينية فور توقيع اتفاق المصالحة بين حركتي "فتح" و"حماس" في سنة 2011، إذ حذرت الولايات المتحدة الأميركية من أن أي تحرك تقوم به منظمة التحرير الفلسطينية لتحسين وضعها في الأمم المتحدة سيشكل خطراً على استمرار المساعدات المالية الأميركية للسلطة، إضافة إلى "عواقب أخرى". واستمرار هذا التهديد، حتى الوقت الحالي، يضع المصالح الاقتصادية الضيقة في مواجهة المصلحة الفلسطينية العليا التي لا يمكنها تجاوز أحد أكبر فصلين سياسيين في الساحة الفلسطينية. وتزامن هذا التهديد مع تدفق أشكال أخرى من الدعم، وبطرق لا يطالها أي شكل من أشكال المحاسبة والمساءلة.
- التهديد بوقف الدعم فور التوجه إلى مجلس الأمن للمطالبة بعضوية لفلسطين، وقد توقف دعم كل من الولايات المتحدة والعديد من الدول الأوروبية، في محاولة للضغط على الفلسطينيين وإرضاء لإسرائيل. وأوقف الدعم الأميركي وفق قانون أقره الكونغرس في تشرين الأول/أكتوبر 2011، وتكرر السيناريو نفسه سنة 2012 عندما قرر الفلسطينيون التوجه إلى الأمم المتحدة للمطالبة بعضوية دولة بصفة مراقب، كذلك في كل مرة حاولوا إنهاء الانقسام. وفي الواقع، تزامن التهديد في جميع الحالات مع عدم دفع رواتب الموظفين، وبالتالي حرمان القطاع الأكبر من الموظفين وعائلاتهم من سبل عيشهم الوحيد، وكذلك حرمان السوق الفلسطينية من أهم محرك للاقتصاد [...]
- من المفارقات، أن مجموعة من المحامين الأميركيين المعروفين بدعمهم إسرائيل وقعت عريضة تطالب بعدم وقف الدعم للحفاظ على الاستقرار، وبالتالي على مصالح إسرائيل في المنطقة. وفعلاً، أصدر الرئيس الأميركي باراك أوباما استثناءً خاصاً يقضي باستمرار الدعم بسبب "مصالح الأمن القومي".

منذ البداية، كان واضحاً أن هذا الدعم هو دعم مادي فقط وليس دعماً سياسياً، ولا يتضمن أي موقف سياسي لمصلحة الفلسطينيين وحقوقهم المشروعة. وتمثل هذا الأمر في عدة مواقف كان من الجلي أن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي دمرت أي إنجاز حققته المساعدات الدولية (على سبيل المثال، التدمير الممنهج لمؤسسات السلطة الفلسطينية في

سنة 2002، والتدمير المنظم للبنية التحتية التي شيدت بأموال هذه المساعدات، بما في ذلك مشاريع حيوية، مثل المطار والميناء ومشاريع إدارة النفايات الصلبة ومعالجة المياه العادمة والطرق) [.....]."